

هل تعاني من عجز في التدفقات النقدية...؟

إذا كانت الإجابة بنعم، نقترح عليك إلقاء نظرة على حزمة التحفيز التي أعلنت عنها دولة الكويت، وبالذات البندين السادس والسابع من الحزمة والمخصصان للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والكيانات الاقتصادية المتضررة من أزمة فايروس كورونا كما يلي:

الخطوة: تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وغيرها من الأعمال المتعلقة بالأفراد والشركات والعملاء الآخرين ممن تأثروا بأزمة COVID-19، مع اتباع نموذج السداد أدناه

قرض من	إلى	السنة الأولى	السنة الثانية	السنة الثالثة
البنوك التقليدية والإسلامية وبنك الكويت الصناعي	المشروعات الصغيرة والمتوسطة*	فترة سماح	أصل الدين فقط	أصل الدين + 50% من الفائدة على 20% من القرض
البنوك التقليدية والإسلامية	الأعمال المتعلقة بالأفراد والشركات	فترة سماح	أصل الدين + 50% من مبلغ الفائدة	أصل الدين + مبلغ الفائدة

*ملاحظة: 80 في المائة من قروض المشروعات الصغيرة والمتوسطة يتم تمويلها من قبل الصندوق الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ويتم تمويل 20 في المائة الباقية من قبل البنك. وبالتالي، يتم تطبيق الفائدة فقط على المبلغ الممول من البنك

- السنة الأولى: ميزانية الدولة تتحمل الفائدة الكاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والأعمال المتعلقة بالأفراد والشركات
- السنة الثانية: ميزانية الدولة تتحمل الفائدة الكاملة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم وجزئياً للأعمال المتعلقة بالأفراد والشركات
- السنة الثالثة: ميزانية الدولة تتحمل الفائدة جزئياً للمشاريع الصغيرة والمتوسطة

الجوانب والاعتبارات الرئيسية:

المشاريع / المؤسسة	الموظفين	الأصول	الإيرادات
المشاريع الصغيرة*	≤ 50	≤ 250,000 KWD	≤ 750,000 KWD
المشاريع المتوسطة*	> 50 and ≤ 150	≤ 500,000 KWD	≤ 1,500,000 KWD
الكيانات المتضررة	الكيانات التي كانت تعمل بكفاءة، وتأثرت جزئياً أو كلياً بسبب COVID-19 وغير قادرة على تغطية النفقات التعاقدية الدورية الأساسية		
سقف التمويل	مبلغ يعادل العجز في صافي التدفقات النقدية حتى نهاية ديسمبر 2020 بما لا يزيد عن 400,000 دينار كويتي		
استخدام التمويل	يقتصر على المصروفات التعاقدية الدورية ولا يمكن استخدامه لدفع الأقساط أو التسهيلات الائتمانية المقدمة من البنوك		
الفائدة	الحد الأقصى 2.5 في المائة سنوياً		
الرسوم	لا تفرض البنوك أي عمولة أو رسوم إضافية		

*ملاحظة: بشرط أن تكون كيانات مستقلة، غير تابعة لكيان قانوني آخر وغير مرتبط بكيان قانوني تجاري آخر

كيف يمكننا المساعدة: [أ] المساعدة في تحليل وقياس الضرر الناجم عن COVID-19؛ [ب] تقديم الدعم في إعداد تقرير التدفقات النقدية؛ [ج] المساعدة في الاتصال بالمصارف (إذا لزم الأمر)

المصدر: قرار مجلس الوزراء رقم (455) في 31 مارس 2020 – الذي أعلنه البنك المركزي الكويتي